

Distr.: General  
25 May 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني

بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

الدورة السادسة

جنيف، 10-12 أيار/مايو 2023

## تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي عن دورته السادسة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 10 إلى 12 أيار/مايو 2023



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

## الصفحة

3	.....	مقدمة
3	.....	أولاً - الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
3	.....	ألف - كيفية جعل البيانات تعمل لصالح خطة التنمية المستدامة لعام 2030
5	.....	باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
5	.....	ثانياً - موجز الرئاسة
5	.....	ألف - الجلسة العامة الافتتاحية
8	.....	باء - كيفية جعل البيانات تعمل لصالح خطة التنمية المستدامة لعام 2030
16	.....	جيم - الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
17	.....	ثالثاً - المسائل التنظيمية
17	.....	ألف - انتخاب أعضاء المكتب
17	.....	باء - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
17	.....	جيم - اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
18	.....	الحضور

المرفق

## مقدمة

عُقدت الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في قصر الأمم بجنيف في الفترة من 10 إلى 12 أيار/مايو 2023، بمشاركة حضورية ومشاركة عن بعد.

## أولاً- الإجراءات التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

### ألف- كيفية جعل البيانات تعمل لصالح خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (البند 3 من جدول الأعمال)

#### التوصيات السياساتية المتفق عليها

*إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي،*

*إذ يُدرك بالفقرة 100 (ص) من مافيكيانو نيروبي (الوثيقة TD/519/Add.2)، التي دعت إلى إنشاء فريق خبراء حكومي دولي يُعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي،*

*وإذ يُدرك بعهد بريدجتاون (الوثيقة TD/541/Add.2)، الذي أوعزت فيه الدول الأعضاء إلى الأونكتاد أن يعزز العمل المتعلق بمساعدة البلدان النامية على التقييم المنهجي لحالتها الراهنة ومدى استعدادها للانخراط والاندماج في الاقتصاد الرقمي، ما يُسهم في سد الفجوة الرقمية، وأن يضطلع بأعمال على امتداد أركان عمله الثلاثة بشأن البعد الإنمائي لاستخدام البيانات والتكنولوجيات الرائدة،*

*وإذ يؤكد على أن البيانات يمكن أن تصبح نقطة تركيز استراتيجي رئيسية لمواجهة كثير من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإتاحة فرص جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل وبلوغ أهداف التنمية المستدامة،*

*وإذ يلاحظ مع القلق أن الفجوات الرقمية وفجوات البيانات قد اتسعت في السنوات الأخيرة، في حين أن التقدم المحرز، الذي أعاقته تأثيرات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتغير المناخ، والديون والصراعات المتزايدة، قد تدهور فيما يتعلق بمستهدفات التنمية المستدامة، مثل تلك المتصلة بالفقر، والأمن الغذائي، ونصيب أقل البلدان نمواً في التجارة، ومدى شمول التحصين، والعمالة،*

*وإذ يرحب بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، من حيث تعزيز استعدادها للانخراط في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما،*

*وإذ يُسلم بالدور الذي يمكن أن تؤديه البيانات وتدفقات البيانات في الإسهام في خطة عام 2030 وكذلك بحسن توقيت المداولات في فريق الخبراء هذا بالنظر إلى العمليات المتعددة ذات الصلة المضطلع بها في الأمم المتحدة، مثل استعراض الـ 20 عاماً الذي أجرته القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وقمة المستقبل، والمنديات الحكومية الدولية ومنديات أصحاب المصلحة المتعددين الأخرى، بما في ذلك قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023،*

وإن يكرر الإعراب عن الشواغل المتعلقة بالتركز السوقي للمنصات الرقمية العالمية وقوتها السوقية، وما يترتب على ذلك من تأثيرات على سلوك المستهلك والمنافسة، وإن يكرر في هذا الصدد تأكيد أهمية دور الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية في تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك،

1- يشجع الحكومات والمجتمع الدولي على اعتماد سياسات لمعالجة أوجه انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالفجوات الرقمية وفجوات البيانات بغية زيادة مرونة البلدان وبنيتها التحتية وقدراتها على استخدام الرقمنة لدعم النمو الاقتصادي والتصدي للأزمات؛ ولضمان مشاركة الجميع في فوائد التحول الرقمي، بمن في ذلك النساء والشباب وغيرهم من السكان الذين يعانون من أوضاع هشة، ولبناء مستقبل أفضل، وإسراع الخطى نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب؛

2- يدعو الحكومات، بالتنسيق مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، إلى النظر في السياسات الوطنية والدولية التي تدعم وتعزز استعداد البلدان للاستفادة من الفوائد المحتملة للبيانات والرقمنة وتدفقات البيانات عبر الحدود للوفاء بمستهدفات خطة عام 2030، وفقاً للأنظمة الوطنية للوائح والالتزامات الدولية، بما في ذلك الالتزامات التجارية القائمة، مع احترام حماية البيانات والخصوصية وحقوق الإنسان، فضلاً عن تعزيز الاطمئنان والثقة؛

3- يشدد على الحاجة إلى بناء فهم أعمق للقواسم المشتركة والاختلافات في التعريف الوطنية للمفاهيم المتصلة بحوكمة البيانات، مع الاعتراف بالطابع المتعدد الأبعاد للبيانات وتباين وجهات نظر الجهات المتعددة صاحبة المصلحة عند تصميم وتنفيذ قوانين وأنظمة مختلفة تؤثر على البيانات وتدفقات البيانات؛

4- يكرر التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الجهود لقياس القيمة المستمدة من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، بما في ذلك البيانات، وكيف يمكن استخدامها لأغراض التنمية؛

5- يشدد على أنه يمكن تسخير الرقمنة لتحقيق تقدم مستدام ولبناء عالم أكثر مرونة وشمولاً للجميع وأسلم بيئياً وأكثر استدامة، الأمر الذي سيتطلب زيادة الحوار العالمي والتعاون الدولي بغية توسيع وتعزيز المشاركة الهادفة من جانب البلدان النامية في العمليات ذات الصلة وفي الاستفادة من الفرص المتكافئة لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع؛

6- يدعو الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى التعاون بشأن الحوكمة العالمية للبيانات حوكمة شاملة للجميع، باستخدام إسهامات المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، وإيجاد أرضية مشتركة للبيانات لكي تعمل من أجل الناس والكوكب، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب، والنظر في الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية في هذا الصدد، وملاحظة المشاورات الجارية بشأن الاتفاق الرقمي العالمي؛

7- يدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للبلدان النامية الأشد احتياجاً، ولا سيما بالنظر إلى التفاوتات والضغط الإضافية التي ألقت بها الأزمات المترابطة على المالية العامة، وإلى زيادة الموارد المتاحة لها بغية بناء قدراتها على المشاركة بشكل هادف في البيانات والاقتصاد الرقمي والاستفادة منها؛

8- يدعو الأونكتاد إلى مواصلة دعم البلدان في جهودها الرامية إلى زيادة استعدادها للتحول الرقمي، بما في ذلك حوكمة البيانات، وإلى المساعدة في سد الفجوة الرقمية، مع مراعاة البعد الإنمائي والاستدامة البيئية للرقمنة على جميع المستويات في ركائز عمله الثلاث.

الجلسة العامة الختامية

12 أيار/مايو 2023

## باء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

### 1- كيفية جعل البيانات تعمل لصالح خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (البند 3 من جدول الأعمال)

1- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 12 أيار/مايو 2023، مجموعة من التوصيات السياساتية المتفق عليها (الفصل أولاً، الفرع "ألف").

### 2- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (البند 4 من جدول الأعمال)

2- في جلسة عُقدت في 12 أيار/مايو 2023، وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي على المواضيع التالية للاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي:

(أ) التقدم المحرز في قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي: الأعمال التي تقوم بها المنظمات الدولية ذات الصلة.

(ب) قياس قيمة التجارة الإلكترونية.

(ج) عمليات قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي غير القائمة على الدراسات الاستقصائية.

3- وفي الجلسة نفسها، اتفق فريق الخبراء الحكومي الدولي على أنه ينبغي أن ينسق الأونكتاد أعمال فريق عمل مؤلف من المشاركين المهتمين في الفريق العامل، بغية دعم وضع مبادئ توجيهية للأونكتاد بشأن قياس قيمة التجارة الإلكترونية.

### 3- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي (البند 5 من جدول الأعمال)

4- قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 12 أيار/مايو 2023، بالنظر إلى أن ضيق الوقت لم يسمح له بتحديد واختيار الموضوع والأسئلة الإرشادية لدورته القادمة، أن يُقدّم الموضوع النهائي إلى مجلس التجارة والتنمية للموافقة عليه، إلى جانب جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة الذي سيعكس الموضوع المختار. وجرى تشجيع المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء على إجراء مشاورات بشأن المقترحات، بغية التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع والأسئلة الإرشادية.

## ثانياً - موجز الرئاسة

### ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

5- أدلت الأمانة العامة للأونكتاد ببيان، أعقبته بيانات أدلى بها المتحدثون التالية صفاتهم: ممثل إندونيسيا، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل تونس؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل البرازيل؛ وممثل كينيا.

6- وأشارت الأمانة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، إلى أن الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تتيح للدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة منيراً فريداً لمناقشة كيفية ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من الاقتصاد الرقمي وتسخير البيانات من أجل التنمية المستدامة. وسلطت الضوء على أن التكنولوجيات الرقمية القائمة على البيانات هي أداة مهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أنه يوجد في كثير من الأحيان، فيما يبدو، سباق بين المشاكل المتنامية باستمرار والتكنولوجيات الأكثر قوة من أي وقت مضى. وأوضحت أن خطة عام 2030 لم تذكر كلمة "رقمية" إلا مرة واحدة، في إشارة إلى سد الفجوة الرقمية. ومع ذلك، فمنذ عام 2015، تسارعت التطورات في الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات، بما في ذلك عن طريق انتشار تكنولوجيات الجيل الخامس، والعدد المتزايد من الأجهزة المتصلة عبر إنترنت الأشياء، وزيادة استخدام برمجيات الذكاء الاصطناعي، ما يؤدي بالفعل إلى إحداث خلل في التعليم وأسواق العمل والمجالات الإبداعية، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار من حيث التحيز وشمول الجميع، فضلاً عن السلم والأمن. وأكدت الأمانة العامة على أن المشكلة الحقيقية ليست هي عدم توافر التكنولوجيات، بل هي عدم إمكانية الوصول إليها، وخاصة في الجنوب العالمي. وأشارت إلى أن الفجوات الرقمية القائمة هي أوسع نطاقاً من زاوية تحديد من يستطيع الاستفادة من الاقتصاد الرقمي القائم على البيانات. ويحتاج العالم إلى حوكمة رقمية فعالة للنهوض بالاستخدام المسؤول والأخلاقي للتكنولوجيات الرقمية، ولحماية الحقوق الفردية، وضمان أن تكون فوائد الرقمنة في متناول الجميع. وذكرت الأمانة العامة أن الهدف المتوخى ينبغي أن يتمثل في تمكين البيانات من التدفق بأكثر قدر ضروري وممكن من الحرية، مع العمل في الوقت نفسه على تحقيق الأهداف الإنمائية، وهو ما يتطلب جهداً عالمياً يكون متعدد الأطراف ومتعدد القطاعات ومتعدد أصحاب المصلحة، ويستند إلى المبادرات القائمة في الأمم المتحدة وخارجها. واختتمت الأمانة العامة بيانها بالتشديد على الحاجة إلى التفكير الابتكاري، بغية التمكين من وضع سياسات أكثر فعالية، بمشاركة من جميع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي.

7- وقدم ممثل أمانة الأونكتاد وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "كيفية جعل البيانات تعمل لصالح خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (الوثيقة TD/B/EDE/6/2)، مشيراً إلى الدور الحاسم الأهمية للبيانات في معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وخلق قيمة خاصة واجتماعية، مع ضمان حقوق الإنسان والسلام والأمن والاستدامة البيئية. ويلزم النظر إلى البيانات وتدفقات البيانات على أنهما أداة للمضي قدماً في تنفيذ خطة عام 2030 كما يلزم إدماجهما في سياسات التنمية، ومع ذلك فإن المكاسب ليست تلقائية. وتظهر إلى الوجود فجوة بيانات جديدة تؤدي إلى تفاقم الفجوات القائمة في مجال إمكانية الوصول والوصول الرقمي، بين البلدان وداخلها على السواء. فلدَى البلدان النامية إمكانية وصول أقل إلى البيانات بسبب الفجوات الكبيرة في سرعة الإنترنت وتسعير خدماتها، وقد أدى تركّز السوق إلى تفاقم هذه الفجوة. وأكدت الأمانة على أهمية تهيئة بيئة تمكينية من أجل تحقيق مكاسب عادلة التوزيع من اقتصاد رقمي قائم على البيانات. وهذا يتطلب تطوير البنية التحتية من أجل تحقيق الوصول الهادف، واتخاذ تدابير لمعالجة نقص المهارات والقدرات، واستحداث نواتج وتطبيقات رقمية محلية أو إقليمية، وبذل جهود لتعزيز الثقة في المعاملات المجرّاة على الإنترنت، وإيجاد حلول فعالة للسيطرة الفردية على البيانات، وصياغة سياسات المنافسة والضرائب بما يحقق نتائج منصفة وفهماً عالمياً أفضل للبيانات وحوكمة المنصات. ولتجنب المزيد من تشرذم مشهد حوكمة البيانات، لا بد من اتباع نهج عالمي متوازن بشأن التعامل الرقمي وحوكمة البيانات، كما أنه للاستفادة من الإمكانيات الإنمائية للبيانات والحلول القائمة على البيانات في تحقيق خطة عام 2030، يكون من الضروري إجراء مناقشات متعددة أصحاب المصلحة بشأن المجالات السياساتية الرئيسية المتصلة بالبيانات. وهذه تشمل الاتفاق على التعاريف والتصنيفات، وتحديد شروط الوصول إلى البيانات، وتعزيز قياس البيانات ومعالجتها باعتبار ذلك منفعة عامة عالمية.

وتشمل المنتديات الحالية منتدى حوكمة الإنترنت والقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ومع ذلك توجد حاجة محتملة إلى منصات جديدة لإيجاد حوكمة متوازنة للبيانات على الصعيد العالمي. وأخيراً، عرضت الأمانة الأسئلة الإرشادية الخمسة التي يتعين النظر فيها، كما يلي:

- (أ) ما هي القضايا الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود؟
- (ب) ما هو المطلوب لضمان تقاسم فوائد الاقتصاد الرقمي على نحو أكثر إنصافاً؟
- (ج) ما هي السياسات وتدابير الدعم الوطنية والدولية التي يمكن أن تساعد على التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟
- (د) ما هي الآثار المترتبة على تدفقات البيانات عبر الحدود على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما يتعلق بتحقيق خطة عام 2030؟
- (هـ) ما هي أفضل طريقة للإسهام في النقاش المتعلق بحوكمة البيانات بغية تعظيم الإمكانيات الإنمائية للبيانات؟

8- وسلط المتحدث الرئيسي، وهو مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالتكنولوجيا، الضوء على ما ينطوي عليه الاقتصاد الرقمي من إمكانيات للإسهام في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 4-15 في المائة. بيد أنه توجد أوجه لامساواة في الموارد البشرية والبنى التحتية المتعلقة بالبيانات، وخاصة في النكاه الاصطناعي التوليدي. وأكد المبعوث المعني بالتكنولوجيا على مسارين اثنين للاستفادة من البيانات في سياق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهما البيانات المتعلقة بهذه الأهداف والبيانات التي تُستخدم لتحقيق هذه الأهداف. وفيما يتعلق بالبيانات الأولى، يمكن استخدام البيانات للمساعدة في قياس التقدم المحرز وتقييم أين وصلت البلدان في تحقيق الأهداف والغايات المنكورة؛ وفيما يتعلق بالبيانات الثانية، يمكن تسخير البيانات بهدف دفع الابتكار وإيجاد حلول لتحقيق الأهداف. وتوجد حاجة إلى زيادة الاستثمار في بناء القدرات والتعاون بين الإدارات بشأن رقمنة البيانات والقضايا المتعلقة بهذه الأهداف تحديداً. وأخيراً، سلط المتحدث الضوء على الأعمال التحضيرية للاتفاق الرقمي العالمي المضطلع بها من جانب مكتب المبعوث المعني بالتكنولوجيا، ومن جانب العملية الحكومية الدولية التي تقودها رواندا والسويد كميستريين متشاركين، باعتبار هذه الأعمال فرصة للتعاون المتعدد أصحاب المصلحة بشأن المبادئ المشتركة لإيجاد مستقبل رقمي مفتوح ومجاني وآمن للجميع.

9- وقد وُجد اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية الكاملة للبيانات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتحدث ممثل مجموعة إقليمية وبعض المندوبين عن التحديات الرئيسية المتصلة بالبيانات وبتدفقات البيانات عبر الحدود، مثل تلك المتصلة بفجوات البيانات والفجوات الرقمية، وبالوصول إلى البنية التحتية الصلبة وغير المادية، وبالأطر القانونية، ونظم الدفع، والدراية الرقمية. وسلط بعض المندوبين الضوء على دور القوانين والأنظمة والسياسات الوطنية في مواجهة التحديات المتصلة بالاقتصاد الرقمي، مثلاً عن طريق التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والخصوصية والجرائم الإلكترونية، فضلاً عن حماية المستهلك. ووجه ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الانتباه إلى الحاجة إلى الشفافية والمساءلة في ضمان إيجاد بيئة آمنة ومُحكمة وعادلة على الإنترنت، وإلى وضع السياسات المقابلة من أجل دعم هذه الأهداف كجزء من جهود التحول الرقمي الإجمالية. وقال إنه يوجد اتفاق واسع النطاق على أن فريق الخبراء الحكومي الدولي يمثل منبراً فريداً يتيح للدول الأعضاء مناقشة إيجاد حلول بناءة للتحديات المشتركة التي يطرحها الاقتصاد الرقمي، وأثنى على جهود الأونكتاد في مجالات البحوث القائمة على الأدلة بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وبناء القدرات والمساعدة التقنية، مثلاً عن طريق إجراء تقييمات لحالة الاستعداد للتجارة الإلكترونية.

## باء - كيفية جعل البيانات تعمل لصالح خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (البند 3 من جدول الأعمال)

10- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي خمس مناقشات مائدة مستديرة.

### 1- القضايا الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود

11- كان أعضاء فريق المناقشة الأولى، المتركزة على السؤال الإرشادي الأول لفريق الخبراء الحكومي الدولي، وهو: ما هي القضايا الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بتدفقات البيانات عبر الحدود؟ - يضمون السيد 'ستيفان فيرهولست'، المؤسس المشارك، ورئيس البحث والتطوير، لمختبر الحوكمة بجامعة نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية؛ والسيدة 'دوروثيا كلاين'، مديرة معهد التنمية المستدامة العالمية بجامعة شيفيلد، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ والسيدة سهيلة أمازوز، مسؤولة سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمفوضية الاتحاد الأفريقي.

12- وأشار عضو المناقشة الأول إلى أن الرقمنة قد مكنت من التحويل البياناتي المهم للمجتمع على نحو يُعتد به وأن الخصائص الفريدة للبيانات الرقمية قد مكنت من إعادة استخدام البيانات، وهو أمر واعد بصورة خاصة في ظل بيئة محدودة الموارد. بيد أنه توجد شواغل فيما يتعلق باحتمال إساءة استخدام البيانات، والافتقار إلى إمكانية الوصول، وعدم تناسق البيانات، وخاصة فيما يتصل بتدفقات البيانات عبر الحدود. وأضاف أن حماية البيانات ومنع إساءة استخدامها منعاً يفتح الطريق أمام تدفقات البيانات وأمام استفادة المجتمع من الفوائد المصاحبة لها، هما أمران يتطلبان تعاوناً بشأن البيانات يكون منهجياً ومستداماً ومسؤولاً. وذكر عضو المناقشة أن التعاون المنهجي يستلزم إضفاء الطابع المهني على الإشراف على البيانات، كما أن التعاون المستدام يتطلب الاعتراف بالتكاليف البيئية للبيانات ومعالجة هذه التكاليف، بينما يتطلب التعاون المسؤول منع تجزؤ أطر ومبادئ وممارسات حوكمة البيانات.

13- وناقشت العضو الثاني في المناقشة تكاليف الرقمنة وزيادة تدفقات البيانات، مشيرةً إلى أن الاتجاهات الحالية في الرقمنة والتحول البياناتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التحديات العالمية المتصلة بالاستدامة البيئية. ويشكل استخدام الكهرباء لإنتاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو 8 في المائة من الاستخدام العالمي للكهرباء ومن المتوقع أن يزداد، بينما سيزداد بدرجة أكبر الطلب العالمي على المواد الخام. وعرضت عضو المناقشة بالتفصيل المبادئ السبعة التالية لـ "إعادة الضبط الرقمي": التصميم التجديدي؛ والابتكارات النظامية؛ والكفاية؛ والدائرية؛ والسيادة؛ والمرونة؛ والإينصاف. وأخيراً، وفيما يتعلق بالرقمنة المستدامة، أوصت، في جملة أمور، بما يلي: تحقيق أقصى زيادة في الخدمات اللوجستية الذكية؛ وتعزيز الشفافية وعمليات التصميم المفتوحة للتكنولوجيات؛ وتحفيز الشركات من أجل تقاسم البيانات.

14- وعرضت عضو المناقشة الثالث أفكارها بشأن القضايا الرئيسية الناشئة عن تدفقات البيانات عبر الحدود في أفريقيا. وأشارت إلى أن التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات الأعمال في أفريقيا، بالنظر إلى المستوى المنخفض للمشاركة في التسوق على الإنترنت، تتعلق بالبنية التحتية، والمدفوعات غير الموثوق بها، وتكلفة نقل الأشخاص والسلع، والافتقار إلى المعلومات، والثقة، والشواغل الأمنية، والامتثال، والمسائل التنظيمية. وفي الوقت نفسه، تواجه البلدان في أفريقيا ضغوطاً في السوق من رواد التكنولوجيا الذين يتاجرون في الأسواق العالمية القائمة على البيانات، بما لذلك من تأثيرات سلبية على الاقتصادات المحلية وصغار اللاعبين في السوق. واستجابة للأهمية المتزايدة للرقمنة بالنسبة إلى التنمية المستدامة، اعتمد الاتحاد الأفريقي استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا، التي يدعمها إطار سياسة البيانات. وأخيراً، أبرزت عضو المناقشة أنه، مع تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، يمكن أن تنشأ فرص جديدة من النمو المتسارع للبيانات وما يصاحب ذلك من تحول تكنولوجي.

15- وفي المناقشة التي تلت ذلك، عرض ممثل مجموعة إقليمية وأحد المندوبين الخبرات المكتسبة فيما يتعلق بالتحديات التي تطرحها تدفقات البيانات عبر الحدود، بما في ذلك ما يتصل بالموارد البشرية والخصوصية والأمن وتطوير البنية التحتية. ونكر ممثل مجموعة إقليمية أن المناقشات المتعلقة بسد الفجوة الرقمية كثيراً ما تركز على جانب العرض، ولكن ينصب هذا التأكيد أيضاً على جانب الطلب، وخاصة من حيث تحديد أهداف تقاسم البيانات والحوافز الضرورية. وأشار أحد المشاركين في المناقشة إلى مبادرة 100 سؤال، التي تركز على الأسئلة البالغة الأهمية التي لا توجد بيانات بشأنها، مشيراً إلى أن الهدف ينبغي أن يكون هو إزالة القيود عن البيانات الموجودة بغية الإجابة على هذه الأسئلة. وأكد أحد المندوبين على الحاجة إلى الدعم الإقليمي لمساعدة البلدان على تطوير القدرات الرقمية وتحقيق أهداف التحول الرقمي. وأخيراً، شدد أحد المشاركين في المناقشة على الحاجة إلى التنسيق لضمان التكامل بين شتى المبادرات المتصلة بتدفق البيانات عبر الحدود، واتباع نهج مشترك لمواجهة التحديات المتصلة بالبيانات التي يستحدثها المواطنون وتستخدمها شركات التكنولوجيا الكبيرة.

## 2- ضمان تقاسم فوائد الاقتصاد الرقمي على نحو أكثر إنصافاً

16- كان أعضاء فريق المناقشة الثانية، المتركزة على السؤال الإرشادي الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي، أي: ما هو المطلوب لضمان تقاسم فوائد الاقتصاد الرقمي على نحو أكثر إنصافاً؟ - يضمون السيد 'كوزماس زافازافا'، مدير مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات؛ والسيدة 'مالاريفيزي فيرابان'، كبيرة علماء بيانات، بالبنك الدولي؛ والسيدة 'أوما راني'، كبيرة اقتصاديين، بمنظمة العمل الدولية؛ والسيدة 'سيسيليا ريكاب'، محاضرة، بجامعة سيتي بلندن؛ والسيد عبد المحيط شودري، كبير موظفي برامج، بمركز الجنوب.

17- وسلط عضو المناقشة الأول الضوء على أهمية الوصل بالإنترنت في جميع جوانب حياة الإنسان، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والتجارة الإلكترونية. بيد أن الفجوة الرقمية لا تزال تشكل تحدياً كبيراً، حيث يوجد 2,7 مليار شخص خارج الإنترنت وغير قادرين على المشاركة على قدم المساواة في الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك 70 في المائة من سكان أقل البلدان نمواً. وتناول عضو المناقشة القضايا المتصلة بالقدرة على تحمل تكاليف الخدمات والأجهزة والافتقار إلى المهارات الرقمية، الأمر الذي يشكل حواجز إضافية أمام الوصل الهادف بالإنترنت. وستتناول الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات المجالات المواضيعية الخمسة التالية ذات الأولوية في السنوات الأربع القادمة: الوصل الهادف بالإنترنت؛ والبيئات التمكينية؛ والتحويلات الرقمية؛ وحشد الموارد والتعاون الدولي؛ والأمن السيبراني. وأكد عضو المناقشة على أهمية الأمن السيبراني، وخاصة في حماية النساء والأطفال على الإنترنت. ويعمل الاتحاد الدولي للاتصالات على ضمان وجود بيئة تمكينية من أجل القطاع الخاص، وبتيح مبادئ توجيهية للدول الأعضاء، ويتصدى للتحديات التي يطرحها العصر الجديد: عصر الفضاء والروبوتات والذكاء الاصطناعي.

18- وناقشت العضو الثاني في المناقشة نظام البيانات المتغير وما ينطوي عليه من إمكانات الإسهام في نتائج التنمية. وأشارت إلى تقرير التنمية العالمية لعام 2021: بيانات من أجل حياة أفضل، فسلطت الضوء على أنه بينما يمكن للرقمنة أن تحقق قيمة أكبر لأغراض التنمية، فإن كثيراً من البلدان المنخفضة الدخل تفقر إلى إمكانية الوصول إلى البيانات. وذكرت عضو المناقشة أن الهدف ينبغي أن يكون هو استخدام البيانات وإعادة استخدامها بشكل أكثر فعالية، لتحسين نتائج التنمية، وأشارت إلى الحاجة إلى إيجاد عقد اجتماعي جديد بشأن البيانات، بغية خلق القيمة وتحقيق الثقة والإنصاف لجميع المشاركين في عملية إنشاء البيانات وتقاسمها وإعادة استخدامها. وهذا يتطلب تحسينات كبيرة في الطبقات المختلفة لأطر

حوكمة البيانات، وهي سياسات وأنظمة البنية التحتية؛ والسياسات والمؤسسات الاقتصادية؛ وأنظمة البيانات؛ وتقاسم البيانات. ويمكن للتحسينات في الطبقة الأولى أن تساعد على تحقيق تكافؤ الفرص في اقتصاد البيانات، وهي تشمل الأخذ بسياسات ترمي إلى ضمان إيجاد البنية التحتية المناسبة لتبادل البيانات وتخزينها ومعالجتها بكفاءة على الإنترنت. وتتعلق الطبقة الثانية بالقوانين والأنظمة الرامية إلى توفير الحماية والتمكين لاستحداث البيانات وجمعها ومعالجتها واستخدامها. وتتسم الطبقة الثالثة بالأهمية في تسخير القيمة الاقتصادية للبيانات عن طريق المنافسة والتجارة والتدابير الضريبية. وتتعلق الطبقة الأخيرة بالمؤسسات المطلوبة لتنفيذ السياسات والأنظمة وإنفاذها.

19- وتناول عضو المناقشة الثالث دور منصات العمل الرقمية في تحويل العمل. فوفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن منظمة العمل الدولية، ازدادت الأنشطة المتعلقة بهذه البرامج خمس مرات خلال العقد الماضي. وتؤدي المنصات دوراً رئيسياً في توليد البيانات، وهو أمر بالغ الأهمية للتعليم الآلي. وتجمع المنصات الرقمية كميات كبيرة من البيانات، ومع ذلك فهذه البيانات ليست منظمة وكثيراً ما تحتاج إلى تنظيف. ويجري إسناد قدر كبير من هذا العمل إلى جهات خارجية باستخدام منصات العمل الرقمية. وفي كثير من البلدان النامية، تشكل هذه المنصات طريقة لتسخير التكنولوجيا من أجل التنمية وإضفاء الطابع الرسمي على العمالة. بيد أن عضو المناقشة أشار إلى أن المنصات تطرح تحديات تتصل بإخراج العاملين ذوي المهارات الزائدة من الاقتصاد وتؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ للمكاسب، إذ تتمكن المنصات من الوصول إلى قوة عاملة عالمية منخفضة التكلفة، في حين أن المكاسب المتحققة تعود بصورة رئيسية على بلدان الموطن. وتتطلب معالجة هذه الشواغل الحوار والتنسيق بشأن السياسات، والشفافية فيما يتعلق بالخوارزميات، وحماية البيانات، والسياسات المتعلقة بالضرائب والحماية الاجتماعية.

20- وناقش عضو المناقشة الرابع كيف يجري إنتاج برمجيات الذكاء الاصطناعي بصورة مشتركة على الصعيد العالمي، ومع ذلك تتركز التكنولوجيا والأرباح المرتبطة بها في أيدي حفنة من الشركات، يقع معظمها في عدد قليل من البلدان. وقد احتكرت شركات التكنولوجيا الكبيرة مجال بحوث الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على المعرفة والبنية التحتية اللازمين لمعالجة التكنولوجيا وتحويلها إلى قيمة نقدية، مع التركيز على الخوارزميات المتصلة بالتعلم العميق أو الشبكات العصبية التي تتطلب قدراً كبيراً من البيانات. ويجري القيام بذلك بالتعاون مع جامعات ومؤسسات بحثية عامة وشركات أخرى في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك فإن شركات التكنولوجيا الكبيرة تُخضع هذه التكنولوجيات لبراءات اختراع لها، وتحدد الشروط والأحكام، وتشغل مناصب مُسيطرة رئيسية في شبكات الذكاء الاصطناعي العالمية. وسلط عضو المناقشة الضوء على الحاجة إلى إيجاد فهم أفضل للجوانب التقنية كشرط مسبق للتمكن من توزيع المكاسب المتحققة من الذكاء الاصطناعي توزيعاً أكثر إنصافاً. ويثير تركيز السلطة والأرباح أسئلة بشأن المساءلة والشفافية والرقابة الديمقراطية على نظم الذكاء الاصطناعي؛ ويلزم في هذا الصدد إيجاد تعاون أفضل وتقاسم المعرفة والموارد، وإيجاد نماذج بديلة لحوكمة الذكاء الاصطناعي.

21- وناقش عضو المناقشة الخامس الحاجة إلى نظام ضريبي عادل وفعال في الاقتصاد الرقمي، وخاصة فيما يتصل بشركات التكنولوجيا الكبيرة. وسلط الضوء على الخصائص الرئيسية الثلاث التالية للاقتصاد الرقمي التي تُسهم في جعل المساهمات الضريبية الفعالة من جانب هذه الشركات منخفضة: وفورات الحجم؛ والاعتماد على الأصول غير الملموسة؛ والمشاركة في البيانات ومشاركة المستخدم. وتوجد حاجة إلى إبرام اتفاق عالمي لإصلاح النظام الضريبي الدولي ومنع تحويل الأرباح إلى الملاذات الضريبية. وأشار عضو المناقشة إلى ضرورة تنفيذ حد أدنى من المعدل الضريبي الفعال، مؤكداً على ضرورة وجود نظام ضريبي عادل وفعال للاقتصاد الرقمي، بغية تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للمكاسب، وخاصة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

22- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تبادل العديد من الخبراء الشواغل المتعلقة بتوزيع المكاسب في الاقتصاد الرقمي ودور الضرائب في هذا السياق. وسلط بعض الخبراء الضوء على السياسات التي تمنع الممارسات المخلة بالمنافسة وتعزز الأسواق العادلة والمفتوحة في مجال الاقتصاد الرقمي، وأشار بضعة خبراء إلى أهمية قوانين العمل وضمان دفع أجر عادل للعاملين عبر الإنترنت. وأكد بضعة خبراء على الحاجة إلى تعزيز أطر وأنظمة حوكمة البيانات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات. وأشار أحد الخبراء إلى أن من المهم مراعاة تكاليف الامتثال، التي قد تشكل عائقاً، وخاصة أمام مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأخيراً، سلط بضعة خبراء الضوء على الحاجة إلى تطوير البنية التحتية، فضلاً عن دور إيجاد الدراية الرقمية والمهارات وبناء القدرات.

### 3- يمكن للسياسات وتدبير الدعم الوطنية والدولية أن تساعد على التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

23- كان أعضاء فريق المناقشة في المناقشة الثالثة، المتركزة على السؤال الإرشادي الثالث لفريق الخبراء الحكومي الدولي، وهو: ما هي السياسات وتدبير الدعم الوطنية والدولية التي يمكن أن تساعد على التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان النامية في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؟ - يضمون السيد 'شاراد شارما'، المؤسس المشارك لمؤسسة "أي سبيرت" (iSpirt)؛ والسيد 'سيباستيان روفيرا'، موظف الشؤون الاقتصادية، باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والسيد حسن ناصر، نائب الرئيس للشؤون الدولية، بمنظمة التعاون الرقمي؛ والسيدة 'داميلولا أولوكيسوسي'، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة 'شتلرز' (Shuttlers).

24- وعرض عضو المناقشة الأول تجربة الهند في تطوير البنية التحتية العامة الرقمية بغية تسخير البيانات من أجل الاقتصاد والمجتمع. والهدف من ذلك هو تحقيق الشمول عن طريق تبادل المعلومات والأموال والمعلومات الشخصية بطريقة تجعل الناس مسؤولين عن بياناتهم الشخصية. وعرض عضو المناقشة بالتفصيل خططاً أخذ بها في الهند لإنشاء شبكات مفتوحة تتعلق بالأسواق والصحة والائتمان تحمي حقوق المشاركين، مع اشتغالها على ضمانات داخلية ضد إساءة الاستخدام ولا تتطلب سوى أدنى حد من الرقابة التنظيمية. وسلط عضو المناقشة الضوء على أن إنشاء بنية تحتية عامة رقمية يهدف إلى منع احتكار البيانات والاستبداد واستخراج القيمة غير الطوعي من البيانات، دعماً لتحقيق توزيع أكثر إنصافاً للمكاسب المتأتية من الاقتصاد الرقمي. واختتم عضو المناقشة كلمته بالإشارة إلى الحاجة إلى قدر أكبر من التنظيم "التقني-القانوني" يسمح للقطاع العام بالمساعدة في تشكيل النظم التكنولوجية.

25- وناقش عضو المناقشة الثاني تحديات التحول الرقمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأوضح أن المنطقة أحرزت تقدماً في الوصل بالإنترنت واشتراكات الإنترنت، ولكنها لا تزال توجد تحديات فيما يتعلق بجلب المزيد من الأشخاص إلى الإنترنت وتحسين المهارات الرقمية. والنظام الإيكولوجي للاقتصاد الرقمي في هذه المنطقة متخلف عن الركب بالمقارنة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على الرغم من اختلاف مستويات التطور الرقمي فيما بين القطاعات. وشدد عضو المناقشة على الحاجة إلى التغلب على التهج الانعزالية بشأن السياسات والأنظمة العامة، بما في ذلك في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وحماية البيانات وأمنها، وحماية المستهلك، والسياسات القطاعية. وقد أصبحت السياسات الرقمية الوطنية أكثر أهمية، ويقوم كثير من البلدان بتنفيذها بالفعل. واختتم عضو المناقشة كلمته بأن عرض بالتفصيل جدول الأعمال الرقمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي يهدف إلى الأخذ بجدول أعمال رقمي أكثر شمولاً وإنتاجية واستدامة يعود بالفائدة على الناس والكوكب.

26- وناقش عضو المناقشة الثالث منظمة التعاون الرقمي، وهي منظمة حكومية دولية تدعم الدول في مواجهة التحديات الناشئة عن الاقتصاد الرقمي. وللمنظمة نهج متعدد الأوجه وتهدف إلى تطوير ثلاثة تدخلات رئيسية. أولاً، تهدف المنظمة إلى إنشاء سوق رقمية عابرة للحدود تشد عضد مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وأطلقت المنظمة مبادرة للاستثمار الأجنبي المباشر الرقمي وبرنامج دعم لمساعدة مؤسسات الأعمال هذه على خفض الحواجز والانتقال إلى التجارة الإلكترونية، تحقيقاً لإمكانية الوصول إلى الأسواق على نطاق أوسع. ثانياً، تقوم المنظمة باستحداث نهج لتعظيم قيمة تدفقات البيانات عبر الحدود. ثالثاً، تهدف المنظمة إلى المساعدة في تصميم اقتصاد رقمي شامل للجميع ومستدام ومسؤول، وهي تدعو إلى مبادرات صديقة للبيئة ومستدامة. واختتم عضو المناقشة كلمته بتسليط الضوء على أهمية التعاون في سد الفجوة الرقمية، وتوسيع نطاق فوائد الاقتصاد الرقمي، والتخفيف من المخاطر.

27- وسلطت العضو الرابع في المناقشة الضوء على التحديات القائمة على منظور تنظيم المشاريع. وعرضت نموذج الأعمال القائم على البيانات لشركة إدارة أسطول، والذي يهدف إلى جعل التنقل أكثر أماناً وملاءمة، وعرضت بالتفصيل الصعوبات الأولية التي ووجهت في الوصول إلى البيانات واستخدامها، والتي ترجع بصورة رئيسية إلى نقص الموارد. وفي نهاية المطاف، سمح استخدام البيانات بالحصول على رؤى تشغيلية عند الطلب وخدمات أكثر فعالية من حيث التكاليف. وسلطت عضو المناقشة الضوء على كيف يمكن لتحليلات البيانات أن تزيد من كفاءة الأعمال وتؤدي إلى تخفيضات في التكاليف. واختتمت كلمتها بالإشارة إلى أن الافتقار إلى تمويل ومهارات بدء التشغيل يشكل تحديات أمام رواد الأعمال في البلدان النامية، واقترحت أن يسهم واضعو السياسات في سد هذه الفجوة.

28- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار بضعة مندوبين إلى أن كثيراً من البلدان النامية ليس لديها القدرة على المشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي أو تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للمكاسب المتأتية من الرقمنة. وسلط بعض المندوبين الضوء على السياسات والمبادرات الوطنية الرامية إلى تسخير البيانات من أجل الاقتصاد والمجتمع، بما في ذلك عن طريق تحسين البنية التحتية للوصول بالإنترنت؛ وتحسين خصوصية البيانات وحمايتها؛ وتطوير البنية التحتية العامة الرقمية بغية دعم شمول الجميع؛ وتطوير التجارة الإلكترونية؛ وتطوير المهارات؛ وإنشاء وزارات ووكالات مكرسة لذلك. وعرض بضعة مندوبين تفاصيل المبادرات المتعددة الأطراف لمجموعة العشرين، التي تهدف إحداها إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية الاقتصاد الرقمي، وتهدف أخرى إلى تعزيز وتقوية البنية التحتية العامة الرقمية. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين عن كيفية تسخير البيانات من أجل التنمية في سياق حقوق الملكية الفكرية والاتفاقات التجارية، عرض أحد أعضاء فريق المناقشة النموذج المستخدم في الهند، وفي ظله يمكن أن تكون البرمجيات محمية بحقوق الطبع والنشر فقط، وليس ببراءات اختراع، ما يتيح مجالاً أكبر للإشراف التنظيمي. وأخيراً، أعرب بضعة مندوبين عن تقديرهم للأونكتاد على الدعم المقدم في مجالي الاستعداد الرقمي وحوكمة البيانات.

#### 4- الآثار المترتبة على تدفقات البيانات عبر الحدود على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما يتعلق بتحقيق

##### خطة عام 2030

29- كان أعضاء فريق المناقشة في المناقشة الرابعة، المتركزة على السؤال الإرشادي الرابع لفريق الخبراء الحكومي الدولي، وهو: ما هي الآثار المترتبة على تدفقات البيانات عبر الحدود على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما يتعلق بتحقيق خطة عام 2030؟ - يضم السيدة 'أنا كارين إنستروم'، الممثلة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة؛ والسيد توفيق الجلاصي، المدير العام المساعد للاتصالات والمعلومات، بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ والسيدة 'نانجالا نيابولو'، عضو المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة التابع للأمين العام؛ والسيدة 'إيرين كيتسارا'، مديرة المبادرات الأوروبية لتوحيد المقاييس، بمعهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات.

30- وتناول عضو المناقشة الأول أهمية الاتفاق الرقمي العالمي، مشيراً إلى دوره البالغ الأهمية في التحضير لقمة المستقبل في عام 2024 وفي تشكيل رؤية مشتركة للتعاون الرقمي. وسلط عضو المناقشة الضوء على الطابع الشامل للجميع والشفاف وغير الرسمي للمشاورات، التي شملت المشاركة من جانب مجموعة واسعة من الجهات صاحبة المصلحة تمثل المجتمع المدني والشباب وجماعات الأقليات والقطاع الخاص والأوساط التكنولوجية، وركزت على المواضيع الثمانية التالية: الشمول الرقمي والوصول بالإنترنت؛ وحوكمة الإنترنت؛ وحماية البيانات؛ وحقوق الإنسان على الإنترنت؛ والثقة والأمن الرقمي؛ والنكاه الاصطناعي والتكنولوجيات الناشئة الأخرى؛ ومجموعات البيانات الرقمية العالمية؛ وتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشدد عضو المناقشة على المجموعة الواسعة من القضايا ذات الأولوية التي ظهرت عن طريق المشاورات، بما في ذلك الحاجة إلى سد الفجوة الرقمية، وضمان إيجاد وصل هادف بالإنترنت بأسعار معقولة للجميع، وبناء المهارات والثقة الرقميتين، واستخدام التعاون الرقمي في تحقيق خطة عام 2030.

31- وناقش عضو المناقشة الثاني المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في أيلول/سبتمبر 2022 ومؤتمر "الإنترنت لبناء الثقة" الذي عُقد في شباط/فبراير 2023. والهدف من هذه المشاورات هو توفير المعلومات اللازمة لتصميم المبادئ التوجيهية لتنظيم المنصات الرقمية طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وستكون المبادئ التوجيهية بمثابة مورد من موارد الممارسات الجيدة وأداة مساءلة من أجل الجهات صاحبة المصلحة. واختتم عضو المناقشة كلمته بإلقاء الضوء على تعاون اليونسكو في سياق الإسهامات في قمة المستقبل وفي موجزات السياسات المتصلة بجدول أعمالنا المشترك، تقرير الأمين العام.

32- وعرضت العضو الثالث في المناقشة الرؤى الرئيسية المستخلصة من تقرير صدر مؤخراً عن "المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بتعددية الأطراف الفعالة" بشأن التحولات التحويلية الستة التالية التي يمكن أن تساعد في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية: إعادة بناء الثقة في تعددية الأطراف؛ والكوكب والناس؛ والتمويل العالمي؛ والحوكمة الرقمية وحوكمة البيانات؛ والسلام والوقاية؛ والعمل الاستباقي. وتحدثت بالتفصيل عن كل تحول من هذه التحولات، مشيرة إلى أن تعددية الأطراف الشاملة للجميع والفعالة تتطلب تحولاً جوهرياً في اتجاه عملية صنع قرارات أكثر خضوعاً للمساءلة، وتمثيل الناس في النظام المتعدد الأطراف. وفيما يتعلق بالتحول في الحوكمة الرقمية وحوكمة البيانات، شددت عضو المناقشة على أهمية دعم تحقيق انتقال رقمي عادل يُطلق قيمة البيانات ويوفر الحماية من الضرر الرقمي. وللرقمنة آثار اجتماعية مهمة؛ ولذلك، ينبغي أن تذهب المناقشات إلى أبعد من المكون التقني، لتأخذ في الحسبان الجانب الإنساني للتحول الرقمي. ونكرت عضو المناقشة أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق اتباع نهج محوره الناس وقائم على الحقوق بشأن الرقمنة، يدعمه التزام متجدد بالتعاون المتعدد الأطراف والمتعدد الجهات صاحبة المصلحة.

33- وناقشت العضو الرابع في المناقشة أهمية حوكمة البيانات والتحديات المتصلة بها في الاقتصاد الرقمي. وسلطت الضوء على الاختلافات بين البيانات المشمولة بملكية حصرية والبيانات الحساسة والبيانات المفتوحة، وكذلك على القضايا المتصلة بإمكانية الوصول والخصوصية والأمن والملكية. وتحقيق التوازن بين الفوائد التجارية والفوائد الاجتماعية من البيانات هو أحد الاعتبارات المهمة. وأشارت عضو المناقشة إلى النتائج الرئيسية الواردة في "تقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021: تدفق البيانات عبر الحدود والتنمية - لمن تدفق البيانات" بشأن التفتت في المشهد العالمي لحوكمة البيانات؛ والافتقار إلى تعريفات مشتركة متفق عليها عالمياً؛ والافتقار إلى فهم المفاهيم الأساسية المتصلة بالبيانات وتدفق البيانات. وأكدت على أهمية المعايير ودورها في إنشاء أطر منسقة وفي دفع عجلة التعاون الدولي في مجالات البحث والتطوير، وتطوير المنتجات، وتيسير التجارة الدولية. واختتمت عضو المناقشة كلمتها بالتأكيد على الدور الحاسم الأهمية للشراكات بين كيانات الأمم المتحدة ومنظمات وضع المعايير وواضعي السياسات.

34- وفي المناقشة التي تلت ذلك، عرض ممثل مجموعة إقليمية وبعض المندوبين الخبرات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بحوكمة البيانات. وشدد ممثل مجموعة إقليمية وأحد المندوبين على الحاجة إلى أطر مؤسسية تتناول حوكمة البيانات بطريقة شاملة، تركز على نهج محوره الإنسان يسعى إلى تمكين الأفراد من التحكم في البيانات الشخصية وغير الشخصية مع النهوض بالمنافسة وحماية الخصوصية. وأشار أحد المندوبين إلى أهمية النهج الذي يكون محوره الإنسان، وسلط الضوء على الحاجة إلى أن يدعم المجتمع الدولي البلدان النامية بنقل التكنولوجيا، وشدد مندوب آخر على الحاجة إلى القيام بمزيد من الاستثمار من أجل تحقيق الإدارة الفعالة للبيانات ورقمنتها. وذكر أحد المندوبين أن التجزؤ التنظيمي يشكل مصدر قلق خاص ويمكن أن يؤثر سلباً على التعاون الدولي بشأن حوكمة البيانات. واتفق الخبراء بصورة عامة على الحاجة إلى مشاركة متعددة الأطراف في رسم السياسات التي تخدم خطة عام 2030.

#### 5- أفضل طريقة للإسهام في النقاش المتعلق بحوكمة البيانات بغية تعظيم الإمكانيات الإنمائية للبيانات

35- كان أعضاء المناقشة في المناقشة الخامسة، المتركزة على السؤال الإرشادي الخامس لفريق الخبراء الحكومي الدولي، وهو: ما هي أفضل طريقة للإسهام في النقاش المتعلق بحوكمة البيانات بغية تعظيم الإمكانيات الإنمائية للبيانات؟ - يضمون السيد 'ديفيد جنسن'، منسق برنامج التحول الرقمي، ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيدة 'لورين بورسيونكولا'، المؤسسة المشاركة والمديرة التنفيذية لمبادرة المجال البياناتي (Datasphere Initiative)؛ والسيدة 'أنيتا غورومورثي'، المديرة التنفيذية، لجمعية تكنولوجيا المعلومات من أجل التغيير؛ والسيدة 'سورينا تيليانو'، مديرة المعرفة، بمؤسسة ديبلو؛ والسيد 'بول توومي'، الرئيس المشارك للمبادرة العالمية للتمكين الرقمي.

36- وناقش عضو المناقشة الأول التحديات المتصلة بالربط بين التحولات الرقمية والتحويلات إلى اقتصاد أخضر، وسلط الضوء على أهمية البيانات البيئية في الرصد والعمل الفعالين. وتتعلق التحديات الرئيسية في مجال حوكمة البيانات البيئية بالافتقار إلى معايير عالمية، والشواغل المتعلقة بالخصوصية والأمن، والقدرة المحدودة على جمع البيانات ومعالجتها، وتجزؤ النهج الوطنية لحوكمة البيانات. وأشار عضو المناقشة إلى الحاجة إلى استراتيجية بيانات بيئية عالمية تركز على معايير دولية، إلى جانب استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي للاعتراف صراحة بالأهداف البيئية. وأكد على دور البيانات البيئية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة الوطنية وقياس تأثير القطاع الرقمي، وكذلك الحاجة إلى تعزيز قدرات القطاعين العام والخاص على جمع البيانات البيئية واستخدامها. واختتم عضو المناقشة كلمته بالإشارة إلى ثلاث مبادرات يمكن عن طريقها معالجة الشواغل البيئية، وهي الاتفاق الرقمي العالمي، وجمعية الأمم المتحدة للبيئة، وائتلاف الاستدامة البيئية الرقمية.

37- وتناولت العضو الثاني في المناقشة مفهومي التدفق الحر للبيانات وسيادة البيانات اللذين كثيراً ما يكونان استقطابين. وأكدت على الحاجة إلى نهج منهجي وابتكاري وإيجابي بشأن حوكمة البيانات، يجري تيسير أمره عن طريق استخدام مفردات مشتركة تتعلق بالبيانات وفهم متعدد الأبعاد للبيانات. وسلطت عضو المناقشة الضوء على التحديات المتعلقة بقياس القيمة الاقتصادية والاجتماعية للبيانات وناقشت مفهوم مجال البيانات، وهو نظام معقد يشمل جميع أنواع البيانات وتفاعلاتها مع المجموعات البشرية والمعايير. وسلطت الضوء على مفهوم "المنطقة المعتدلة الصالحة للحياة" (Goldilocks zone) كبديل لنهج الحماية مقابل الانفتاح، حيث يتطلب إطلاق قيمة البيانات بطريقة مسؤولة تحقيق التوازن الأمثل. واختتمت عضو المناقشة كلمتها بالتشديد على أهمية مجالات الحماية التشغيلية والتنظيمية، للتمكين لنهج تنظيمي أكثر مرونة وتيسير تحقيق تحول نموذجي في حوكمة البيانات.

38- وأكدت العضو الثالث في المناقشة على أهمية التمييز بين المشاركة الموضوعية والإدماج السلبي وشددت على أن إعادة توزيع فوائد البيانات تتطلب إعادة ضبط شروط التحكم. وأشارت إلى ضرورة اعتبار حوكمة البيانات مسألة ضرورة وتناسب في مجال التنمية. وينبغي أن تكون مناقشات حوكمة البيانات داعمة لأهداف التنمية العالمية وأن توفر أيضاً للبلدان ذات المستويات المختلفة من الرقمنة حيزاً للسياسات لكي تكون قادرة على تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية. وحددت عضو المناقشة نهجاً ثلاثي الأبعاد بشأن حوكمة البيانات الوطنية، يشمل إيجاد عقد اجتماعي جديد لعصر المنصات؛ وتوفير بنية تحتية عامة للمنصات، وغيرها من المنافع العامة الرقمية؛ وإيجاد ترتيبات مؤسسية لضمان صحة اقتصاد المنصات ومنع استيلاء الجهات الفاعلة الخاصة على المنافع العامة. وسلطت الضوء على ما للتمويل العام وجهود القياس من أهمية لبناء البنية التحتية الرقمية. واختتمت عضو المناقشة كلمتها بالتأكيد على أن نهج أصحاب المصلحة المتعددين بشأن حوكمة البيانات يتطلب مشاركة عامة هادفة وأن المجتمع المدني وغيره من الجهات الفاعلة ينبغي أن يُخضعوا الدولة للمساءلة.

39- وركزت العضو الرابع في المناقشة على كيف يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع، وحددت إجمالاً الحلول المحتملة لمعالجة التحيزات في الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن دور البيانات في هذا الصدد. وأكدت على أن التحيزات التي تعوق شمول الجميع تذهب إلى أبعد من التحيزات التقنية والاجتماعية، مثل التحيز الجنساني والعنصري، لتشمل التحيزات المتعلقة بالتمتع وبالإدراك الانتقائي. وسلطت عضو المناقشة الضوء على أهمية التنوع في البيانات، ليس فقط من حيث التمثيل ولكن أيضاً من حيث المصدر، لضمان أن تعكس البيانات تجربة المنطقة أو المجموعة السكانية ذات الصلة. وأشارت عضو المناقشة إلى الأسس الثلاثة لعقد اجتماعي جديد والتي جرى تحديدها في *جول أعمالنا المشترك* (وهي الثقة؛ وشمول الجميع والحماية والمشاركة؛ وقياس وتقييم ما يهم الناس والكوكب)، وشددت على الحاجة إلى جعل الذكاء الاصطناعي أكثر تمثيلاً للمجتمعات المتنوعة بطريقة شفافة. ولتحقيق ذلك، تشتمل التدابير المقترحة على ضمان أن تكون مجموعات البيانات المستخدمة لتدريب برمجيات الذكاء الاصطناعي شاملة للثقافات واللغات في جميع أنحاء العالم وأن تشمل هذه المجموعات البيانات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من السياقات الثقافية والاجتماعية المختلفة وغيرها من السياقات.

40- وناقش عضو المناقشة الخامس التفاوت المتزايد بين استخدام الإنترنت والثقة، كما يتضح من الشواغل المتعلقة بالخصوصية على الإنترنت، وسلط الضوء على بعض القضايا الناشئة عن النظام الحالي لحوكمة البيانات. وتتمثل المشكلة في وجود "مقايضة رقمية مموله من طرف ثالث" مكن لها نموذج الخدمات الرقمية، الذي يعمل في ظله جزء من النموذج كسوق بينما لا يعمل الآخر كذلك. وذكر عضو المناقشة أن النهج السياساتية الحالية بشأن حوكمة البيانات لا تتناول سوى الأعراض بينما ينبغي أن تركز بدلاً من ذلك على تحسين وظائف السوق. والطريقة المقترحة للمضي قدماً هي منح المواطنين السيطرة على بياناتهم، مع استخدام الحلول الأربعة المقترحة التالية: تزويد المواطنين بالسيطرة على بياناتهم الشخصية والوصول إليها؛ وتمكين المواطنين من التفاوض على شروط استخدام بياناتهم الشخصية؛ وحماية المواطنين الضعفاء عن طريق فرض التزامات ائتمانية على استخدام البيانات المستتبهة؛ وإنشاء مجتمعات بيانات فعالة وخاضعة للمساءلة. واختتم عضو المناقشة كلمته بالتأكيد على توافر تكنولوجيات متعددة لدعم هذه الحلول.

41- وفي المناقشة التي تلت ذلك، سلطت بضعة مندوبين الضوء على الحاجة إلى التعاون الدولي ونهج أصحاب المصلحة المتعددين في حوكمة البيانات العالمية، وأكدوا على الحاجة الملحة إلى التغلب على إطار حوكمة البيانات المجزأ حالياً واستتباط نموذج عالمي أفضل لحوكمة البيانات من أجل التنمية. وناقش بضعة خبراء تحديد فئات البيانات والتصنيف السياقي للبيانات، فضلاً عن أهمية تصميم أدوات أفضل بدلاً من التركيز على تهيئة البيانات لإدراجها في الأدوات الحالية. وينظر بعض الخبراء في استخدام الأطر الإقليمية

لحوكمة البيانات والنهج القطاعية في عملية تحقيق إطار عالمي لحوكمة البيانات. وأشار أحد الخبراء إلى التحدي المتمثل في جمع البيانات من القطاع غير الرسمي، وناقش بعض الخبراء الحاجة إلى العمل بالاستناد إلى البيانات البيئية المتاحة، بغية التخفيف من مخاطر تغير المناخ ودمج هذه البيانات في استراتيجيات التنمية الوطنية والعالمية، مشيرين إلى جواز سفر المنتج الرقمي في هذا الصدد. وأخيراً، اتفق العديد من الخبراء على ضرورة تقديم المزيد من الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية، لتمكينها من المشاركة في النقاش العالمي لحوكمة البيانات، مع إبراز الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها جميعاً جهات فاعلة رئيسية في مجالي بناء القدرات وتيسير الحوار.

## جيم- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 4 من جدول الأعمال)

42- قدم رئيس الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي تقرير الاجتماع (الوثيقة TD/B/EDE/6/3). وأوضح أن الاجتماع ناقش التحديثات المتعلقة بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من جانب المنظمات الدولية ذات الصلة، والتي تُظهر أن البلدان التي لديها بنية تحتية رقمية أفضل استعداداً كانت أفضل حالاً أثناء الجائحة، نظراً إلى العقبات المختلفة التي واجهتها المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان النامية. وتحتاج جهود البحث المنهجي المستقبلي وبناء القدرات في هذا المجال إلى النظر في كيفية وضع القطاع غير الرسمي في الاعتبار بشكل أفضل. كما نظر الفريق العامل في تعريف الاقتصاد الرقمي للأغراض الإحصائية. ويوجد افتقار إلى تعريف مقبول على نطاق واسع، ومع ذلك جرى التحديد الكمي لعناصر مختلفة في سياق الإحصاءات الاقتصادية والتجارية؛ ومن الضروري القيام بمزيد من العمل لإيجاد صورة أكثر اكتمالاً للاقتصاد الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، نظر الفريق العامل في مشروعين من النسخة الثانية المرتقبة لكتيب عن قياس التجارة الرقمية أعدته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والأونكتاد، وكذلك مشروع نص ورقة عن قياس قيمة التجارة الإلكترونية<sup>(1)</sup>. وناقش الفريق العامل تقنيات استخراج البيانات من صفحات الويب وآليات تقاسم البيانات فيما يتعلق بالإحصاءات الرسمية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مشيراً إلى أن المكاتب الإحصائية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء تواصل استكشاف طرق للاستفادة على نحو أكثر فعالية من البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية. وتوجد حاجة مستمرة إلى التركيز على الموثوقية والدقة، وكذلك على الجوانب الأخرى للجودة، عند استخدام المحتوى المستند إلى الويب لتوليد إحصائيات. ونظر الفريق العامل في قياس البعد الجنساني في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ ولوحظ أن التحسين في هذا الصدد مهم، من أجل إيجاد فهم أفضل لكيفية مشاركة المرأة في الاقتصاد الرقمي، ولدعم رسم السياسات ذات الصلة، وإحراز تقدم في اتجاه تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وبشكل قياس العناصر غير الرسمية للاقتصاد الرقمي خطوة رئيسية في ضمان انعكاس دور المرأة وإسهامها انعكاساً كاملاً في الإحصاءات. وفي هذا الصدد، يكون من المهم توفير مزيد من التدريب والموارد للمساعدة في استحداث إحصاءات جنسانية، بما في ذلك عند التعامل مع البيانات الضخمة. وشجع الفريق العامل المكاتب الإحصائية الوطنية على استحداث المؤشرات الأساسية الجنسانية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلة بالعمالة ونشاط الأعمال وريادة الأعمال التي اقترحتها الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وعلى النظر في تطبيق "الإطار المفاهيمي للأونكتاد لقياس البعد الجنساني في إحصاءات التجارة" على التجارة الرقمية أو على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لهذه الجهود أن تزيد من تحسين فهم الديناميات الجنسانية في هذه المجالات.

(1) انظر الرابط: <https://unctad.org/publication/measuring-value-e-commerce>

43- ورحب الخبراء بأعمال الأونكتاد والفريق العامل واتفقوا على المواضيع المقترحة للاجتماع الرابع لهذا الفريق (انظر الفصل الأول). وفي المناقشة التي تلت ذلك، أشار بعض المندوبين، فيما يتعلق بفريق العمل المقترح، إلى أهمية وضع مبادئ توجيهية بشأن قياس قيمة التجارة الإلكترونية، بما في ذلك التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وذكر أحد المندوبين، وهو يشير إلى أن الأونكتاد قد تلقى طلبات عديدة من البلدان النامية لتقديم المساعدة إليها في قياس القيمة الاقتصادية المتولدة من التجارة الإلكترونية، أن إنشاء فريق عمل يشكل خطوة رئيسية في البدء في الاستجابة لهذه الطلبات، وأن الفهم الأفضل للجوانب المختلفة للتجارة الإلكترونية وكيف تؤثر على الاقتصادات والشركات والأفراد في جميع أنحاء العالم هو أمر يشكل تحدياً رئيسياً في مجال القياس يستحق مزيداً من المناقشة. وبالإضافة إلى ذلك، فمن شأن التقدم في هذا المجال أن يدعم أعمال فريق العمل المعني بالعمولة والرقمنة تحت إشراف لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة، والتي يقودها حالياً المكتب الإحصائي الكندي.

### ثالثاً - المسائل التنظيمية

#### ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

44- انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 10 أيار/مايو 2023، السيد صبري باشتوبجي (تونس) رئيساً له والسيد 'كيمفيتشيت لونغ' (كمبوديا) نائباً للرئيس - مقررًا.

#### باء - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

45- أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت، كما يرد في الوثيقة TD/B/EDE/6/1. وهكذا كان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- كيفية جعل البيانات تعمل لصالح خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 4- الفريق العامل المعني بقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- 5- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.
- 6- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

#### جيم - اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

(البند 6 من جدول الأعمال)

46- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 12 أيار/مايو 2023، لنائب الرئيس - المقرر بأن يقوم، تحت إشراف الرئيس، وبعد اختتام الدورة، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورته السادسة.

## المرفق

## الحضور\*

1-	حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر:
	الاتحاد الروسي
	إثيوبيا
	الأرجنتين
	إسبانيا
	أستراليا
	ألمانيا
	إندونيسيا
	أنغولا
	أوروغواي
	أوغندا
	بابوا غينيا الجديدة
	باراغواي
	باكستان
	البرازيل
	بربادوس
	البرتغال
	بلجيكا
	بنغلاديش
	بنما
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
	بيرو
	تايلند
	تركيا
	ترينداد وتوباغو
	تشيكيا
	تشيلي
	توغو
	تونس
	جامايكا
	الجمهورية الدومينيكية
	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	جمهورية تنزانيا المتحدة
	جنوب أفريقيا
	جيبوتي
	دولة فلسطين
	زامبيا
	زمبابوي
	سري لانكا
	سنغافورة
	السنغال
	سيشيل
	الصين
	العراق
	عمان
	غابون
	فرنسا
	الفلبين
	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
	فييت نام
	كابو فيردي
	كمبوديا
	كندا
	كوستاريكا
	كولومبيا
	الكونغو
	كينيا
	لبنان
	مالي
	ماليزيا
	مصر
	المغرب
	المكسيك
	المملكة العربية السعودية
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
	موريشيوس
	ناميبيا
	النمسا
	النيجر

\* تتضمن هذه القائمة أسماء البلدان المشاركة المسجلة. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EDE/6/INF.1.

هولندا	نيجيريا
الولايات المتحدة الأمريكية	نيكاراغوا
اليابان	هايتي
	الهند

- 2 ومثلت في الدورة المنظمات الحكومية الدولية التالية:
- الاتحاد الأفريقي  
الاتحاد الأوروبي  
أمانة الكومنولث  
مركز الجنوب  
منظمة دول شرق الكاريبي  
المنظمة الدولية للفرنكوفونية  
منظمة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
- 3 ومثلت في الدورة الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة:
- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
برنامج الأمم المتحدة للبيئة  
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي  
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا  
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة  
مكتب مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالتكنولوجيا
- 4 ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية:
- الاتحاد البريدي العالمي  
الاتحاد الدولي للاتصالات  
المنظمة العالمية للملكية الفكرية  
مجموعة البنك الدولي  
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
منظمة العمل الدولية
- 5 ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:
- الفئة العامة*
- الاتحاد الدولي لنقابات العمال  
انتلاف المجتمع المدني  
جمعية وحدة وثقة المستهلكين الدولية  
رابطة المحامين الدولية  
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي  
شبكة العالم الثالث  
غرفة التجارة الدولية  
منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية  
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس  
منظمة المستهلكين الدولية